



## أثر صدمات السياسة الاقتصادية للجزائر على معدلات الفقر دراسة قياسية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM)

للفترة 1985- 2015

بن جلول خالد

جامعة 8 ماي 1945 - قائمة-

### الملخص-

هدفت الدراسة إلى تقدير آثار صدمات السياسة الاقتصادية على معدلات الفقر في الجزائر خلال الفترة 1985 - 2015، ولقد تم الاعتماد لتحقيق هذا الهدف على نموذج تصحيح الخطأ؛ حيث تمثلت متغيرات النموذج في كل من الإنفاق الحكومي والكتلة النقدية والانفتاح التجاري، حيث يعبر كل متغير على جانب معين من جوانب السياسة الاقتصادية الممثلة في السياسة المالية والنقدية والتجارية.

وخلصت الدراسة إلى وجود آثار تمارسها صدمات المتغيرات السابقة على معدلات الفقر في الأجلين الطويل والقصير، مع اختلاف قوة واتجاه العلاقة بين كل من الإنفاق الحكومي والكتلة النقدية والانفتاح التجاري مع معدلات الفقر.

حيث وجدنا أن هناك علاقة عكسية بين الإنفاق الحكومي ومعدلات الفقر، ويعتبر أكبر المتغيرات تأثيراً وهذا راجع إلى أهمية سياسة دعم المواد الاستهلاكية الأساسية التي تعتمد عليها الجزائر، فحين كانت هناك علاقة طردية وضعيفة نوعاً ما بين كل من الكتلة النقدية والانفتاح التجاري تجاه معدلات الفقر.

### الكلمات المفتاحية-

سياسة اقتصادية، سياسة مالية، سياسة نقدية، سياسة تجارية، فقر.

## **Impact Of Economic Policy Shocks On Algeria On Poverty Rates A Standard Study Using The Error Correction Model (ECM) For 1985-2015**

### **Abstract -**

**The Study Aimed At Estimating The Effects Of Economic Policy Shocks On Poverty Rates In Algeria During The Period 1985-2015, To Achieve This Goal, The Error Correction Model Has Been Adopted; Considering The Government Spending , The Mass Of Monetary, And Trade Openness As Its Basic Variables. Each Variable Reflects A Particular Aspect Of Economic Policy Represented In Fiscal, Monetary And Trade Policy.**

**The Study Concluded That There Are Effects Of The Shocks Of Variables Preceding The Poverty Rates In The Long And Short Term, With The Difference In Strength And Direction Of The Relationship Between Government Spending, Monetary Mass And Trade Openness With Poverty Rates.**

**Where We Found That Thwere Is An Inverse Relationship Between Government Spending And Poverty Rates, The Largest Variables Are Considered To Be Significant, This Is Due To The Importance Of The Policy Of Supporting Basic Consumer Goods Adopted By Algeria, When There Was A Direct And Somewhat Weak Correlation Between Both The Monetary Mass And Trade Openness Towards Poverty Rates.**

### **Key Words -**

**Economic Policy, Financial Policy, Monetary Policy, Business Policy, Poverty.**

## 1. المقدمة -

تمارس الدولة دورها الاقتصادي من خلال عدد من الأدوات والوسائل التي تندرج ضمن سياستها الاقتصادية، حيث تعتمد عليها في إدارة شؤون الحياة الاقتصادية من خلال القرارات والخطط التي تهدف إلى تحسين شروط الحياة للأفراد وتوفير سبل العيش الكريم، غير أن هناك بعض التقلبات التي تحدث لهذه السياسة الاقتصادية والتي تكون نتيجة لتغيرات خارجة عن نطاق الدولة أو من طرفها لتحقيق هدف معين أو علاج مشكل معين، غير أن هذه التقلبات يمكن أن يكون لها بعض التأثيرات السلبية أو حتى الإيجابية على الأفراد وخاصة أولئك الأفراد الذين لا يملكون الحماية الكافية للوقاية من هذه التقلبات، ونقصد هنا طبقة الفقراء ومحدودي الدخل الذين تقع مسؤولية تحسين مستواهم المعيشي على الدولة، وذلك من خلال مراعاة ظروفهم وأحوالهم خلال إعداد سياستها الاقتصادية، غير أن تقلبات هذه الأخيرة قد يكون لها آثار غير مرغوبة تؤدي إلى انحراف أهداف الدولة عن ما تم تخطيطه وتوقعه.

## 2. إشكالية الدراسة:

إن الجزائر ومن خلال سياستها الاقتصادية تحاول مراعاة أحوال الفقراء ومحدودي الدخل غير أن سياستها الاقتصادية مرتبطة بعوامل أخرى، وأهمها أسعار البترول التي تجعل أمر توفير الحماية لهؤلاء الفقراء شيئاً ضرورياً من جهة وصعباً من جهة أخرى، خاصة في ظل ما تعرفه هذه الأسعار من تغيرات.

ومن هنا يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو تأثير تقلبات السياسة الاقتصادية للجزائر على معدلات الفقر؟

3. فرضيات الدراسة: تنطلق دراستنا هذه من مجموعة الفرضيات التالية:

- تعمل السياسة المالية المتمثلة في حجم الانفاق الحكومي على خفض معدلات الفقر وتحسين مستوى المعيشة.
- يمكن للسياسة النقدية التأثير على معدلات الفقر من خلال حجم الكتلة النقدية المتداول والذي يكون له علاقة عكسية بمعدلات الفقر.
- تعمل السياسة التجارية المتمثلة في الانفتاح التجاري على التأثير السلبي لمعدلات الفقر وخاصة من جانب الاستيراد.

4. الدراسات السابقة: من بين الدراسات التي وقفنا عليها والتي تناولت هذه

الإشكالية نجد:

✍ دراسة الباحث رشيد بوعافية والتي كانت تحت عنوان " السياسة

الاقتصادية الكلية وفعاليتها في مكافحة ظاهرة الفقر - دراسة حالة الجزائر- (2011) وحاول الباحث خلال هذه الدراسة البحث عن علاقة السياسة المالية والنقدية بظاهرة الفقر وتوصل إلى أن السياسة الاقتصادية في الجزائر سياسة ظرفية ومرحلية تلعب دور مسكن للألم بالإضافة إلى عدم استقرارها وهذا نظرا لارتباطها بأسعار البترول.

✍ دراسة الباحث حسن حسن علي عزام والتي بعنوان أثر السياسات

الاقتصادية على الفقر في مصر (بدون سنة)، قام الباحث باستعراض أهم السياسات الاقتصادية التي أثرت على الفقر في مصر، وخلص إلى وجود آثار سلبية للسياسات الاقتصادية التي قامت بها مصر والمتمثلة في تدخل الدولة في القطاع الزراعي، تخفيض الانفاق العام، تخفيض قيمة العملة، تحرير التجارة والخصوصية.

✍ دراسة الباحث صابر بلول تحت عنوان السياسة الاقتصادية الكلية

ودورها في الحد من الفقر (2009) وكانت عبارة عن دراسة نظرية حاول الباحث من خلالها تقديم بديل مناسب وحل جذري لمشكل الفقر، من خلال صياغة مجموعة من السياسات التي تسهم في القضاء على الفقر واقعبا، وكانت هذه السياسات عبارة عن إجراءات مبنية على العلاقة بين السياسة الاقتصادية والفقر والبطالة والدخل والنمو الاقتصادي مع التركيز على العلاقة بين اقتصاد السوق واقتصاد السوق الاجتماعي والفقر.

المحور الأول: علاقة الفقر بالسياسة الاقتصادية: تعرف السياسة الاقتصادية

بأنها كل ما تقوم به الدولة ممثلة في أجهزتها الحكومية في الجانب الاقتصادي مثل الإنتاج، الاستهلاك، التصدير، الاستيراد... الخ باستخدام مختلف الوسائل والأدوات الممكنة، وذلك لتحقيق عدد من أهدافها العامة في الأجل القصير والأجل الطويل<sup>1</sup>.

إن للسياسة الاقتصادية أثرا بارزا على الفقر وذلك لكون أن ظاهرة الفقر مرتبطة ارتباطا وثيقا بكل مقومات الاقتصاد الوطني؛ حيث نجد أن الفقر

يرتبط بالنتائج المحلي الإجمالي والدخل الوطني والاستهلاك والادخار والاستثمار والتشغيل والمستوى العام للأسعار، وبالتالي فهو يتأثر بالسياسة المالية والنقدية والتجارية وحتى بحالة البلد من حيث الرواج والتضخم.

**أولاً: آليات تأثير السياسة المالية على الفقر:** تتعلق السياسة المالية للدولة بكل الأساليب التي تسعى الدولة إلى تحقيق أهدافها بموجبها، ويمثل الإنفاق الحكومي والإيرادات العامة جانبي السياسة المالية للحكومة والتي تتلخص في الميزانية السنوية العامة<sup>2</sup>.

تمارس السياسة المالية خاصة في الدول النامية دوراً في مجال خفض الفقر باستخدام أكثر من أداة كالدمع والإعانات والاستثمار العام وما يرتبط به من خلق فرص توظيف، ويمثل توفير الخدمات العامة أداة أساسية لتحقيق هذا الهدف حيث يمثل العرض العام من الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم في الاقتصاديات النامية المصدر الأساسي الذي تحصل من خلاله فئات الدخل المتوسط والمنخفض على هذه الخدمات الأساسية لتحقيق مستوى معيشي ملائم<sup>3</sup>.

**1. الإنفاق العام وتأثيره على الفقر:** يعتبر الإنفاق العام الحكومي أحد أدوات السياسة المالية الرئيسية التي تعمل على تخفيض معدلات الفقر عن طريق تصحيح النتائج التوزيعية لإخفاقات السوق وتحقيق العدالة عن طريق تحسين توزيع الرفاهية، إذ نجد أن هدف تخفيض الفقر ومحاربه يعد من أهداف برامج الإنفاق العام وهذا لما له من دور في توفير الخدمات العامة مثل التعليم والصحة. ومن جهة التحليل النظري فإن الإنفاق العام يعمل على التأثير في زيادة الطلب الكلي الذي يؤثر بدوره على الإنتاج والتشغيل، ومنه على القوة الشرائية الحقيقية لدخول الفقراء، وإن كان ذلك يتوقف على مدى مرونة الجهاز الإنتاجي ومستوى التشغيل.

أما من ناحية التنمية البشرية فإن زيادة الإنفاق الحكومي باتجاه التعليم والخدمات الصحية والتحويلات والإعانات الغذائية ستؤدي إلى زيادة مستوى الدخل، فضلاً عن زيادة مستوى المنفعة المطلقة وفقاً لاعتبارات مؤشرات الرفاهية<sup>4</sup>.

إن تأثير الإنفاق العام على الفقر لا يتوقف فقط على مستوى الإنفاق بل كذلك على هيكل الموازنة والذي يقصد به التوزيع النسبي لإجمالي الإنفاق على بنود الإنفاق؛ حيث يلاحظ أن نصيب الإنفاق الحكومي على القطاعات الحكومية كالتعليم والصحة والتغذية قد يزداد على الرغم من انخفاض حجم الإنفاق، كذلك يلاحظ أن انخفاض نصيب الإنفاق على دعم السلع والتحويلات كنسبة من إجمالي الإنفاق قد يعوضه تحسن ملحوظ في نظام استهداف المستفيدين من مثل هذا النوع من الإنفاق<sup>5</sup>.

إن تأثير الإنفاق العام على الفقر قد يكون تأثيرا مباشرا كما هو الحال في التحويلات العامة والتي تؤثر مباشرة على الدخل والإنفاق، ويمكن أن يكون هناك تأثيرا غير مباشر وذلك من خلال تنمية البنى التحتية في المناطق الريفية والفقيرة فضلا عن النفقات المتعلقة بضمان الأمن في مناطق النزاع والحروب، حيث أن هذه التأثيرات غير المباشرة لا يعنى أن يكون تأثيرها صغيرا على معدلات الفقر إلا أنها أقل تأثيرا من التأثيرات المباشرة<sup>6</sup>.

2. الإيرادات العامة وتأثيرها على الفقر: تتمثل الإيرادات العامة في كل المصادر التي تحصل الدولة من خلالها على الموارد اللازمة لتغطية النفقات، وتعتبر الضرائب من أهم مصادر الإيرادات للدولة؛ حيث تفرضها الدولة على الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين بهدف تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية كالاستقرار والتوازن والتنمية<sup>7</sup>.

إن التأثيرات الصافية للسياسة الضريبية تجاه الفقراء تكون من خلال الآثار الصافية في مستوى الأسعار؛ حيث أن الانخفاض الحاصل في الدخل الشخصي القابل للتصرف نتيجة ارتفاع ضرائب الدخل الشخصي يؤدي إلى المطالبة بزيادة الأجور لتعويض هذا الانخفاض وبالتالي فإن زيادة الضرائب ستؤدي إلى خفض مستوى الطلب الكلي وانخفاض مستوى الأسعار وستولد تأثيرات صافية للأسعار باتجاه الارتفاع أو الانخفاض<sup>8</sup>.

3. تقييم أثر السياسة المالية على الفقر: يمكن تقييم أثر السياسة المالية على معدلات الفقر من خلال الوقوف على مدى قدرة أدواتها والمتمثلة في الإنفاق العام والضرائب على الحد من ظاهرة الفقر، حيث أنه ورغم الاتفاق على الأثر الإيجابي للإنفاق العام على الفقر إلا أنه لا بد وأن يرافق الإنفاق العام سياسة

رشيدة في توجيه النفقات ولا يتسم بحالة التوجيه الخاطئ التي ستعمل على عدم تحسين المستوى المعيشي للأفراد ذوي الدخل المحدود، حيث يمكن أن تتسبب عملية التوجيه الخاطئ للإنفاق العام في دعم نظام اجتماعي واقتصادي يدعم اختلالا كبيرا في توزيع الدخل،<sup>9</sup>.

وكذلك بالنسبة للضرائب التي قد تكون لها آثار سلبية خاصة في حالة عشوائيتها حيث تؤثر سلبا على الناتج المحلي الإجمالي كون الضرائب المرتفعة على الدخل قد تضعف من حوافز العمل والإنتاج لدى الأفراد، كما أنها تؤثر سلبا على الإنتاج من خلال تأثيرها في تقليص حجم الاستهلاك من السلع الضرورية الناتجة عن انخفاض الاستهلاك<sup>10</sup>.

ولتحقق السياسة المالية أهدافها تجاه الحد من معدلات الفقر لابد من<sup>11</sup>:

لـ توجيه الإنفاق العام لدعم عمليات التعليم خاصة في المرحلة الابتدائية والأساسية، أين يكون الفقراء أكثر استفادة منه لأنه يخفض أعدادهم في المراحل.

لـ وفي إطار القطاع الصحي يتوجب دعم مراكز الرعاية الصحية الأولية والرعاية الوقائية التي تكون أكثر مناصرة للفقراء.

لـ بالنسبة للضرائب لابد من تحقيق التوزيع العادل للعبء الضريبي وذلك من خلال إدخال عناصر التشخيص الضريبي العام للضرائب المباشرة، من خلال تحديد حجم الدخل ومصادره مع ضرورة تحقيق الإغناء الضريبي لأصحاب الدخل المنخفضة بشكل يتناسب واعتبارات الأعباء العائلية وبما يتلاءم والمستوى المعيشي.

**ثانيا: آليات تأثير السياسة النقدية على الفقر:** يقصد بالسياسة النقدية جميع الإجراءات النقدية والمصرفية التي تتبعها السلطة النقدية بهدف مراقبة حجم النقد المتيسر في الاقتصاد الوطني، وهي بذلك تعني العمل الذي يوجه للتأثير في النقد والإئتمان وكذا الإقراض الحكومي أي حجم وتركيب الدين العام وهذا بهدف تحقيق الأهداف الاقتصادية العامة<sup>12</sup>.

يختلف أثر السياسة النقدية على معدلات الفقر بين الأجل القصير والأجل الطويل، حيث تعمل الإجراءات التوسعية للسياسة النقدية إلى زيادة مستوى الإنتاج وتحسين دخول الفقراء وتخفيض معدلات الفقر، ولكن هذا على نحو

مؤقت لأنه يكون مصحوب بانخفاض في معدلات البطالة والتي يتبعها ارتفاع في معدلات التضخم مما يؤدي إلى تبني سياسة نقدية انكماشية لإعادة التضخم إلى مستواه الاعتيادي، مما يعمل على انخفاض مستوى الإنتاج والوصول إلى معدلات أعلى من البطالة والفقير<sup>13</sup>.

1. **أثر السياسة النقدية على الفقر في الأجل القصير:** تعمل السياسة النقدية في التأثير على معدلات الفقر في الأجل القصير من خلال التأثير على معدلات البطالة والتي ترتبط ارتباطا مباشرا مع معدلات الفقر؛ حيث وبارتفاع معدلات الفائدة ستعمل المنشآت على تسريح عدد من العمال وخاصة العمال الأقل مهارة، وازيادة معدلات البطالة سوف يؤدي إلى زيادة التفاوت في الدخل وازيادة معدلات الفقر في الأجل القصير.

كما تؤثر معدلات الفائدة الحقيقية على معدلات البطالة؛ حيث يؤدي الانخفاض في عرض النقد إلى زيادة معدلات الفائدة سواء الإسمية أو الحقيقية ليولد تأثيرات حقيقية في خفض مستوى الاستثمار والاستخدام في ظل المرونة المرتفعة للاستثمارات بالنسبة إلى سعر الفائدة لتولد السياسة النقدية تأثيرات مهمة في معدلات الفقر.

كما أن الزيادة الحقيقية للأرصدة النقدية فضلا عن القيمة الحقيقية لأموال المقترضين تؤدي إلى زيادة تباين الدخل، هذا كله يفرض أن معدلات التضخم تعرف استقراراً في الأجل القصير والتي من شأنها أن تؤدي إلى تقليل الخسائر في القوة الشرائية للدخول الإسمية، ومنه فإن استفادة الفقراء من السياسة النقدية ستكون من خلال تباطؤ معدلات التضخم في الأجل القصير<sup>14</sup>.

2. **أثر السياسة النقدية على معدلات الفقر في الأجل الطويل:** تعمل السياسة النقدية في الأجل الطويل على التحكم في معدلات التضخم وذلك نظرا لتأثيراته السلبية في معدلات الفقر في حالة ارتفاع التضخم، والذي يمارس تأثيره من خلال عدد من القنوات والتي من شأنها التأثير مباشرة على معدلات الفقر والمستوى المعيشي للأفراد خاصة عبر قناة التفاوت في توزيع الدخل؛ لذى فإن السياسة النقدية في الأجل الطويل تحاول التأثير على توزيع الدخل وذلك من خلال<sup>15</sup>:



✍ إعادة توزيع الدخل الناتج عن الترتيبات الحاصلة في التضخم غير المتوقع التي يمكن أن تؤثر مباشرة في تباين توزيع الدخل.

✍ إعادة توزيع الدخل الناتج عن التخفيضات في رأس المال المادي المتسببة في حالة عدم التأكد واضطرابات السوق المالي التي ترفع من متوسط العائد على رأس المال وتخفض الأجور الحقيقية مما يؤدي إلى توسيع مستوى التباين في توزيع الدخل.

✍ تمثل القناة الثالثة بالرؤية المعكوسة للقناة الثانية من خلال قدرة التضخم على تحويل العبء الضريبي بعيداً عن الأيدي العاملة باتجاه رأس المال مما يولد زيادة التباين.

✍ إعادة توزيع الدخل الناتج عن حالة عدم التأكد وانخفاض فعالية الأسواق المالية وعدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي، التخفيض الحاصل في رأس المال المادي والبشري مؤدياً إلى انحراف الآلية التي يمكن بواسطتها تخفيض التباين.

ومنه فإن الهدف الرئيسي للسياسة النقدية في الأجل الطويل هو تخفيض معدل التضخم وتحقيق مستوى ملائم من الأسعار، وذلك للتخفيف من الفقر<sup>16</sup>.

**ثالثاً: تأثير السياسة التجارية على الفقر:** يقصد بالسياسة التجارية مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة في تجارتها الخارجية بهدف تحقيق أهداف معينة، كما تعرف على أنها مجموع الإجراءات التي تضبط العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة وهي تهدف إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والاستراتيجية للدولة<sup>17</sup>.

يعتبر تحديد العلاقة بين السياسة التجارية ومعدلات الفقر من أعقد مجالات الدراسات الاقتصادية لأنه من الصعوبة تحديد علاقة مباشرة بين الإصلاحات التجارية وتغيرات معدلات الفقر والتي حددها البعض بأنها تكون غير مباشرة وذلك من خلال حزمة الأجور والعمالة المترافقة مع حرية التجارة وأوضح البعض بأنها تكون علاقة إيجابية حيث يمكن أن تؤدي حرية التجارة إلى تزايد الفرص الاقتصادية وتحسين دخول الفقراء، ولقد حدد ونترز 1999 ثلاث قنوات رئيسية لانتقال آثار السياسة التجارية على رفاهية الأفراد<sup>18</sup>.

**أولاً: قنوات تأثير السياسة التجارية على الفقر: تعمل السياسة التجارية**

على التأثير على الفقر من خلال مجموعة من القنوات منها<sup>19</sup>:

**أ. قنوات توزيع السلع وأسعارها:** يتأثر الأفراد وخاصة الفقراء منهم بتغيرات أسعار السلع وهذا لكونهم المستهلك النهائي للسلعة، لذا فقد تلعب قنوات توزيع السلع وطرق إيصالها إلى المستهلك دورا كبيرا في التأثير على حالة الفقر في الدولة، فالصدمات التي تولدها أسعار السلع تنطلق من تغيرات أسعار السلع المستوردة في الأسواق المالية، كما يمكن أن يكون هناك تأثير إيجابي على مستوى رفاهية الأفراد في حالة الصدمات الإيجابية للأسعار والتي تؤدي إلى انخفاض هذه الأخيرة.

**ب. المؤسسات الإنتاجية وتأثيرها في الأجور والاستخدام: تؤثر المؤسسات**

الإنتاجية والمنتجة للسلع في معدلات الفقر تأثيرا غير مباشرا وهذا من خلال تأثيرها على الأجور والتشغيل، هذان الأخيران واللذان يعتبران أكثر المتغيرات الاقتصادية تأثيرا على الفقر ومستوى الرفاهية للأفراد، حيث أن إنتاج هذه المؤسسات يعتمد على مجموعة من العوامل أهمها أسعار المواد الأولية المستوردة أو حتى أسعار المواد النهائية.

**3. الضرائب والإنفاق: تعتبر التعريفات الجمركية أحد أهم مصادر الإنفاق**

على الخدمات الاجتماعية والدعم الحكومي للفقراء، ومنه فإن خفض التعريفات الجمركية سينعكس سلبا بشكل إيرادات متدنية تؤثر سلبا على الفقراء من خلال تقليص حجم الإنفاق على السياسات الاجتماعية هذا من جهة، ومن جهة أخرى تعتبر التعريفات الجمركية والضرائب على السلع المستوردة تكاليف إضافية تعمل على رفع أسعار السلع مما يؤدي إلى إحداث تأثيرات سلبية على الفقراء، لذا على الحكومات أن تكون أكثر حذرا لضمان تجنب هذه التأثيرات العكسية.

**2. تأثير تغيرات أسعار الصرف على معدلات الفقر في إطار سياسة تحرير****التجارة الخارجية:**

يقصد بسعر الصرف عدد الوحدات من العملة الوطنية التي تدفع ثمن الحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية أو عدد الوحدات الأجنبية المقابلة لوحدة واحدة من عملة وطنية<sup>20</sup>.

إن سياسة تخفيض سعر الصرف الحقيقي تأثر على الفقر من خلال التفاعلات الاقتصادية التوازنية على مستوى الاقتصاد وعلى المدى الزمني الذي تستغرقه هذه التفاعلات ليظهر تأثيرها؛ حيث أنه عادة ما يتم تنفيذ سياسة سعر الصرف بالتخفيض الإسمي لسعر صرف العملة الوطنية والذي عادة ما يترتب عليه ارتفاع في معدل التضخم نتيجة ارتفاع أسعار الواردات الأمر الذي يترتب عليه زيادة الفقر.

كما يمكن أن يؤثر تخفيض سعر الصرف بشكل إيجابي على الفقراء في حالة إذا ما ترتب عليه زيادة في إنتاج سلع الصادرات الزراعية، ومن ثم ارتفاع دخول المنتجين لهذه السلع حيث يعتبر معظمهم من الفقراء<sup>21</sup>.

وعموماً يمكن أن يؤثر سعر الصرف على الفقراء بطريقتين<sup>22</sup>:

للـ نظام سعر الصرف الذي تختاره الدولة يمكن أن يضحك أو يحد من الصدمات الخارجية.

للـ التغيير في عرض النقود يؤثر في الأجل القصير على المتغيرات الحقيقية مثل سعر الفائدة والتي تؤثر بدورها على الناتج والتشغيل، وبمعنى آخر فإن سعر الصرف يؤثر على الفقراء من خلال تأثيره على القدرة التنافسية للدولة وبالتالي على معدل النمو.

**المحور الثاني: تحليل واقع الفقر في الجزائر**

**أولاً: تطور معدلات الفقر والتوزيع الجغرافي**

1. تطور معدلات الفقر في الجزائر: من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (01) نلاحظ تراجع ملحوظ في مستويات الفقر وهذا بناء على خط الفقر الغذائي أو خط الفقر العام؛ حيث وقياساً بخط الفقر الغذائي نلاحظ أن مستوى الفقر قد انخفض على المدى الطويل؛ حيث قدرت نسبته سنة 1988 بـ 3.6% من مجموع السكان، هذه النسبة التي ارتفعت خلال التسعينات أين سجلت قيمة 5.7% سنة 1995 لتعاود الانخفاض التدريجي بعد ذلك حيث قدرت سنة 2000 بـ 3.1% وسنة 2004 بـ 1.6%، نفس الأمر إذا أخذنا بعين الاعتبار خط الفقر العام فلقد عرفت نسبة الفقر انخفاضاً محسوساً على المدى الطويل ماعدا الارتفاع الملحوظ خلال فترة التسعينات، فبعد أن كانت نسبة الفقر تقدر بـ 8.1% سنة 1988 ارتفعت إلى 14.1% سنة 1995 لتتخفف بعد ذلك إلى 12.1% سنة

2000، وتواصل الانخفاض سنة 2006 حيث بلغت قيمته 5.6% وتستقر عند 5% سنة 2008.

أما باستخدام خط الفقر الدولي والمقدر بـ 1 دولار للفرد في اليوم فإن نسبة الفقر المقدرة في الجزائر وكما يوضحها الجدول رقم (02) بلغت سنة 1988 نسبة 1.9%، ثم انخفضت إلى أقل من نصف هذه النسبة أين سجلت قيمة 0.8% سنة 2000 هذه النسبة التي عرفت تراجعاً بدرجتين مسجلة قيمة 0.6% سنة 2005. ولقد تبعت هذا الارتفاع والانخفاض في نسبة الفقر كذلك تغيرات في أعداد الفقراء؛ حيث تم رصد سنة 1988 حوالي 210 ألف فقير ليرتفع عددهم سنة 1995 إلى حوالي 1611 ألف فقير، وتراجع هذا العدد سنة 2004 إلى 518 ألف فقير.

والتفسير الذي يمكن إعطاؤه لهذه التغيرات هو تغير الأوضاع المالية والاقتصادية بالإضافة إلى الأزمات التي عرفت الجزائر، فالارتفاع في معدلات الفقر خلال فترة التسعينات يعود إلى الأزمة التي سببتها انخفاض أسعار البترول مصدر الدخل الوحيد للجزائر سنة 1986 وماتتج عنه من اتباع سياسات إعادة الهيكلة، الأمر الذي أدى إلى تسريح عدد من العمال بسبب خوصصة المؤسسات بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة المعيشة بسبب رفع الدعم عن المواد الاستهلاكية الأساسية للسكان، فحين أن التراجع الذي عرفته معدلات الفقر يعود إلى التحسن في المؤشرات الاقتصادية للجزائر نتيجة معاودة ارتفاع أسعار البترول، بالإضافة إلى جملة من البرامج الاقتصادية التي اتخذتها الجزائر والتي كان لها الأثر الإيجابي على مستوى المعيشة للأفراد.

للإشارة فإن هناك خبراء وباحثون جزائريون يؤكدون أن نسبة الفقر في الجزائر لا تقل عن 40%، وحثتهم في ذلك أن هناك بعض الدراسات والأبحاث التي تكشف أن 45% من الأجراء يعيشون تحت خط الفقر الأدنى بالجزائر، فيما توصلت دراسات أخرى إلى التأكيد أن نصف المجتمع الجزائري فقير باعتبار أن ملف الخوصصة وغلق أكثر من 40 ألف مؤسسة ترتب عنه حوالي 500 ألف عامل انضمت عائلاتهم إلى دائرة الفقر<sup>23</sup>.

الجدول رقم (01): تطور نسبة الفقر وعدد الفقراء في الجزائر خلال الفترة

1988 - 2008

2008	2006	2005	2004	2000	1995	1988	نوع الخط	
/	/	/	1.6	3.1	5.7	3.6	الخط الغذائي (SA)	نسبة الفقر %
5	5.6	5.7	6.8	12.1	14.1	8.1	خط الفقر العام (SPG)	
/	/	/	518	951	1611	210	الخط الغذائي (SA)	عدد الفقراء بالآلاف
/	/	/	1875	2200	3986	532	خط الفقر العام (SPG)	

source : gouvernement algérien ,Algérie 2<sup>eme</sup> rapport national sur les millénaire pour développement, septembre 2010, p 41.

الجدول رقم (02): تطور نسبة الفقر في الجزائر حسب خط الفقر الدولي

خلال الفترة 1988 - 2000

السنة	1988	1995	2000
نسبة الفقر %	1.9	0.8	0.6

source : Centre National d'études et d'analyses pour la population et le développement (CENEAP), (2005) :www.ceneap.com .dz PDF/devhum.pdf. "Alger.

2. التوزيع الجغرافي للفقر: يلاحظ من خلال الجدول رقم (03) أن ظاهرة

الفقر أخذت طابعا ريفيا أكثر منه حضريا؛ حيث قاربت نسبة الفقر في الريف ثلاثة أضعاف نسبته في الحضر وهذا سنة 1988، غير أنها تراجعت بعد ذلك إلى الضعف فحين أنها تقاربت خلال سنة 2000 وهذا راجع إلى برامج الدعم والتنمية الريفية التي عرفتها المناطق الريفية من جهة، بالإضافة إلى الهجرة من الريف إلى المدينة بسبب الأزمة الأمنية خلال التسعينات محاولة للحصول على وضع أحسن في المدينة.

الجدول رقم (03): التوزيع الجغرافي للفقر في الجزائر خلال الفترة 1988 -

2000

2000			1995			1988			السنوات	
المجموع	الريف	الحضر	المجموع	الريف	الحضر	المجموع	الريف	الحضر	نوع الخط	
100	45.1	54.9	100	68.7	31.3	100	75.2	24.8	الخط الغذائي (SA)	توزيع الفقر %
100	50.5	49.5	100	68.7	31.3	100	71.8	28.2	خط الفقر العام (SPG)	

Source : commissariat la planification et la prospective, la pauvreté en Algérie , Alger 2004 ,p13.

ثانيا: تطور مؤشرات الفقر في الجزائر:

1. تطور مؤشر فجوة (عمق) الفقر  $P_0$ : تشير الإحصائيات المقدرة حسب معامل الميزانية الغذائية لسنة 2005 أن معدل فجوة الفقر يساوي 22.5%، مما يعني أن هناك انحراف في نفقات الفقراء عن مستوى خط الفقر بنسبة 22.5%<sup>24</sup>، أما باستخدام خط الفقر الغذائي فنلاحظ أن فجوة الفقر عرفت اتساعا خلال الفترة 1988 - 1995 حيث سجلت على التوالي قيمة 0.4% و 0.7% لتتخفف بعد ذلك أين بلغت قيمتها حوالي 0.5% سنة 2000، أما بحساب خط الفقر العام فإن فجوة الفقر عرفت ارتفاعا متتاليا بنسب متزايدة. ومن خلال الجدول رقم (04) يمكن أن نلاحظ أن مؤشر فجوة الفقر أشد حدة في الريف منه في الحضر.

الجدول رقم (04): تطور مؤشر فجوة(عمق) الفقر خلال الفترة 1988-

2000

2000		1995			1988			السنوات		
المجموع	الريف	الحضر	المجموع	الريف	الحضر	المجموع	الريف	الحضر	نوع الخط	
0.5	0.54	0.44	0.7	1	0.4	0.4	0.6	0.2	الخط الغذائي(SA)	مؤشر فجوة
15.5	15.9	15.2	12.3	12.85	11.1	11.1	11.5	10.5	خط الفقر العام(SPG)	الفقر%

Source : commissariat la planification et la prospective , la pauvreté en Algérie , Alger 2004 ,p 13

2. تطور مؤشر شدة الفقر: تشير نتائج الدراسة التي قام بها المركز الوطني

للدراست والتحليل للسكان والتنمية لسنة 2005 أن قيمة مؤشر شدة الفقر تساوي 9.3%<sup>25</sup> ، الأمر الذي يوضح حجم التفاوت الكبير بين مداخل الأسر في الجزائر، ولكن الأمر الحسن أن هذه النسبة كانت شبه متقاربة بين الريف والحضر، أما باستخدام خط الفقر الغذائي فإن قيمة هذا المؤشر عرفت ارتفاعا خاصة خلال الفترة 1988 - 1995 حيث سجلت على التوالي 0.1%، 0.2% غير أن هذه النسبة انخفضت بعد ذلك لتسجل سنة 2000 قيمة 0.13%.

أما إذا أخذنا خط الفقر العام بعين الاعتبار فإن قيمة مؤشر شدة الفقر كانت تعرف ارتفاعات متتالية ولكن بنسب متناقصة وذلك طول الفترة 1988 - 2000؛ حيث سجلت القيم التالية على الترتيب 0.03؛ 0.7؛ 0.76٪.

الجدول رقم (05): تطور مؤشر شدة الفقر خلال الفترة 1988 - 2000

السنوات	1988			1995			2000		
	الحضر	الريف	المجموع	الحضر	الريف	المجموع	الحضر	الريف	المجموع
نوع الخط	0.1	0.3	0.1	0.1	0.4	0.2	0.12	0.14	0.13
مؤشر شدة الفقر	خط الفقر العام (SPG)	0.1	0.5	0.3	1	0.4	0.69	0.86	0.76

Source : commissariat la planification et la prospective, la pauvreté en Algérie, Alger 2004, p13

المحور الثالث: تقدير أثر كل من السياسة النقدية، المالية والتجارية على

معدلات الفقر

أولاً: منهجية ونموذج الدراسة:

بغرض دراسة وتقدير أثر صدمات السياسة الاقتصادية والمتمثلة في كل من السياسة النقدية، المالية والتجارية على معدلات الفقر تم تشكيل نموذج يضم أربع متغيرات؛ حيث كل سياسة تم التعبير عنها بمتغير خاص بالإضافة إلى متغيرة معدلات الفقر ولقد تمثلت المتغيرات في كل من:

١- الكتلة النقدية ( $M_2$ ): وتتمثل في عرض النقود بالمفهوم الواسع؛ حيث تتكون من العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي بالإضافة إلى الودائع الجارية و أشباه النقود، ولقد تم اختيارها لتمثل السياسة النقدية في النموذج إلا أن الكثير من الاقتصاديين يرون بأن سعر الفائدة هو أحسن ممثل للسياسة النقدية، غير أنه وبالنسبة لحالة الجزائر فإن سعر الفائدة يعتبر شبه ثابت ولذا فإن إدراجه سوف لن يحقق الهدف المرجو من خلال الدراسة لذا تم استبداله بالكتلة النقدية.

٢- الإنفاق الحكومي (Dep) : ويتمثل في كل ما تنفقه الدولة في سبيل تحقيق النفع العام ويعتبر ممثل للسياسة المالية للدولة ولقد تم اختياره لما له الأثر المباشر على الفقراء والمستوى المعيشي وخاصة في شقه الاجتماعي والمتمثل في التحويلات الاجتماعية.

للانفتاح التجاري (Open): ويتمثل في درجة ارتباط الدولة مع العالم الخارجي واعتمادها على التصدير والاستيراد في تحقيق ناتجها المحلي الخام، حيث يقاس هذا المؤشر من خلال قسمة مجموع مائتصدرة وتستورده الدولة خلال سنة على حجم الناتج الداخلي الخام مضروباً في مئة، ويعبر هذا المتغير في النموذج على السياسة التجارية للدولة.

ومنه يمكن صياغة النموذج كالتالي:

$$pov = f(M_2, Dep, Open)$$

أما بالنسبة لمنهجية الدراسة فلقد تم الاعتماد على منهجية نماذج تصحيح الخطأ (ECM)، والتي تم اختيارها لما لها من أهمية في تحديد الآثار قصيرة وطويلة المدى للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وخاصة إذا علمنا أن السياسة الاقتصادية تتغير في المدى القصير غير أن تحسين المستوى المعيش للأفراد والخروج من دائرة الفقر يكون خلال المدى الطويل، لذا فإن طريقة نموذج تصحيح الخطأ تمكننا من دراسة الأثر في المدى القصير وتصحيحه في المدى الطويل للحصول على القيم التوازنية.

وتنطلق هذه الدراسة من تقدير العلاقة في المدى الطويل ومن ثم تقدير العلاقة في المدى القصير؛ حيث يتم إضافة بواقي النموذج المقدر في المدى الطويل كمتغير مستقل في النموذج المقدر في المدى القصير؛ والتي تعتبر معلومتها عن مدى التصحيح والتعديل الذي يمكن أن يحدث لقيم المتغير التابع للحصول على القيم التوازنية.



## ثانياً: تحليل نتائج الدراسة:

## 1. دراسة استقرارية المتغيرات:

الجدول رقم (06) : ملخص نتائج اختبار ADF لدراسة استقرارية المتغيرات

القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% تساوي -3.85

القرار	الفرق الأول			عند المستوى			المتغيرات
	الاحتمال	قيمة ستودنت	درجة التأخير	الاحتمال	قيمة ستودنت	درجة التأخير	
مستقرة عند الفرق الأول	.000	-5.49	2	.730	-1.67	0	Pov
مستقرة عند الفرق الأول	.000	-8.08	0	.430	-0.64	0	M2
مستقرة عند الفرق الأول	.000	-9.84	1	.260	-1.80	0	Dep
مستقرة عند الفرق الأول	.000	-6.13	2	.690	-1.44	0	Open

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews.8

من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (06) يتبين أن السلاسل الزمنية للمتغيرات غير مستقرة عند المستوى لكنها بالمقابل مستقرة عند الفروق الأولى؛ حيث وجد أن القيم المحسوبة لاختبار ديكي فولر المطور تقل عن القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% بالنسبة للمستوى فيما كانت أكبر منها عند إجراء الفروق الأولى، مما يعني عدم إمكانية رفض فرضية استقرار المتغيرات وبالتالي يمكن القول أنه في 95% من الحالات يمكن قبول فرضية استقرار المتغيرات، ومن ثم فإن المتغيرات مستقرة ومتكاملة من الدرجة (1) I مما يدعم فرضية احتمال وجود تكامل مشترك بين المتغيرات.

2. اختبار علاقة التكامل المشترك: بمأن السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات

مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى فإن هذا يعني احتمال توفر علاقة تكامل

مشترك بين المتغيرات واختبار هذه الفرضية تم إجراء الاختبارات التالية:

■ من خلال النتائج الموضحة في الملحق رقم (01) والتي تحدد درجة تأخير

النموذج نجد أن كل المعايير قد اختارت درجة التأخير القصوى هي الدرجة (2)

أي سنتين.

■ ومن خلال النتائج الموضحة في الملحق رقم (02) والذي يشير إلى نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الأثر نلاحظ وجود علاقتي تكامل متزامن طويلة الأجل بين متغيرات النموذج وذلك لأن قيم إحصائية الأثر أكبر من قيمة إحصائية ستودنت عند مستوى معنوية 5%، وهذا يدل على أن المتغيرات لا تبتعد عن بعضها البعض كثيرا في المدى الطويل بل تسلك سلوكاً مشابهاً.

3. تقدير العلاقة طويلة الأجل: باستخدام طريقة المربعات الصغرى تم تقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل لنموذج الدراسة وتحصلنا على النتائج المبينة في الملحق رقم (03)، والتي يمكن تلخيصها كمايلي:

$$Pov = 0.20 M_2 - 0.42 Dep + 0.07 Open + 0.21$$

(1.97) (-12.84) (6.00) (5.63)

(.) إحصائية ستودنت  $R^2 = 0.87$   $N = 29$   $F = 34.74$   $Prob(F) = 0.00$   $DW = 1.99$

من خلال النتائج الموضحة أعلاه نجد أن النموذج مقبول اقتصاديا وإحصائيا؛ حيث نجد أن قيمة معامل التحديد تساوي 0.87 مما يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر ما يعادل 87% من تغيرات معدلات الفقر، كما أن معاملات النموذج معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية 5% وذلك أن قيمة إحصائية ستودنت أقل من القيمة الجدولة والتي تساوي  $(T_{(29,0.05)} = 1.706)$ ، وكذلك نلاحظ معنوية النموذج ككل وذلك من خلال اختبار فيشر حيث نجد أن القيمة المحسوبة والمقدر ب 34.628 أكبر من القيمة الجدولة والمقدر ب  $(F_{(26,3,0.05)} = 3.37)$ ، وكذلك نجد أن النموذج خالي من الارتباط الذاتي للأخطاء وذلك حسب اختبار داربين واتسون.

إلا أن هذه الاختبارات لا تعتبر كافية لذا نقوم بإجراء الاختبارات من الدرجة الثانية والمتمثلة في كل من:

أ. اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء: من خلال نتائج الاختبار الموضحة في الملحق رقم (04) حيث نجد أن الاحتمال أكبر من (0.05)، ومنه يمكن قبول الفرضية الصفرية والتي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء في النموذج.

ب. اختبار ثبات (تجانس) التباين: باستخدام اختبار **white** الموضحة في الملحق رقم (05) نجد أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين وذلك لأن الاحتمال أكبر من مستوى المعنوية (0.05).

ج. اختبار استقرارية البواقي: باستخدام اختبار ديكي فولر المطور الموضحة نتائجه في الملحق (06) نجد الاحتمال والذي يساوي (0.002) أقل من (0.05) ومنه يتم قبول فرضية استقرار البواقي.

د. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي: من خلال اختبار جاك بيرا - الملحق (07) - يمكن القول بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

ومنه يمكن القول أن النموذج قد توفرت فيه كل الشروط المطلوبة ليكون مقبولاً، حيث نلاحظ من خلال معادلة النموذج أنه هناك علاقة عكسية بين الإنفاق الحكومي ومعدلات الفقر؛ حيث زيادة الإنفاق بوحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض معدلات الفقر بـ (0.42) وحدة، فحين أظهر النموذج علاقة طردية بين كل من الكتلة النقدية والانفتاح التجاري تجاه معدلات الفقر حيث أن زيادة هاذين الأخيرين تؤدي إلى ارتفاع معدلات الفقر، ولقد كانت مرونة الانفتاح التجاري ضعيفة نوعاً ما مقارنة بكل من مرونة الكتلة النقدية والإنفاق الحكومي.

ومن خلال هذه النتائج يتضح لنا تأثير السياسة الاقتصادية على معدلات الفقر في الجزائر؛ حيث أن السياسة المالية متمثلة في الانفاق الحكومي تعمل على تخفيض معدل الفقر وذلك بنسبة 42% عن معدله السابق، وهذا يعود إلى اعتماد الفقراء في الجزائر على التحويلات الاجتماعية وعلى سياسة الدعم وخاصة دعم أسعار المواد الأساسية والطاقة، إلا أنه يمكن القول بأن هذا الدعم له آثار سلبية كذلك على الفقراء خاصة إذا علمنا أن في الجزائر كل المواطنين باختلاف مستوياتهم المعيشية يستفيدون من هذا الدعم وبنفس النسبة، هذا الأمر الذي يؤدي في كثير من الأحيان إلى إحداث ضغوط تضخمية نتيجة زيادة الطلب على السلع المدعومة وبالتالي تجد الدولة نفسها مجبرة على الرفع من فاتورة الدعم وهو ما يعتبر عبء على ميزانية الدولة، خاصة في حالات صدمات السعرية للبتروول والتي تعمل بدورها في الضغط على القدرة الإنفاقية للدولة.

أما من ناحية العلاقة الطردية لكل من السياسة النقدية والسياسة التجارية متمثلة في كل من الكتلة النقدية والانفتاح التجاري فهو أمر مقبول اقتصادياً وله تفسيره ومدلوله؛ فبالنسبة للسياسة النقدية فإن زيادة الكتلة النقدية سوف تعمل على الرفع من مستويات الطلب وبالتالي إحداث صدمات تضخمية تعمل على رفع الأسعار وهو الأمر الذي لا يمكن للفقراء ومحدودي الدخل التكيف معه وبالتالي سوف يعمل هذا الأمر خاصة في حالة استمراره إلى توسيع دائرة الفقر وجر فئات جديده إليها خاصة من أصحاب الدخل الثابتة، أما عن الانفتاح التجاري فإنه سوف يعمل على إغراق السوق بالسلع المستوردة والتي في كثير من الأحيان تجلب معها تضخم مستورد الأمر الذي ينعكس على الأسعار المحلية فترتفع مسببة حالة من عدم القدرة على تلبية الحاجات الأساسية للفقراء.

4. تقدير نموذج تصحيح الخطأ VECM: إن تقدير نموذج تصحيح الخطأ يفيدنا في تقدير واختبار العلاقة في الأجل القصير والتي من خلالها نستطيع الوقوف على مدى وجود انحرافات في المدى القصير في اتجاه العلاقة التوازنية طويلة الأجل.

يتم تقدير النموذج في المدى القصير من خلال إدراج البواقي المتحصل عليها من تقدير النموذج في المدى الطويل كمتغيرة مستقلة بفترة ابطاء واحدة ويرمز لها بالرمز  $(ECT_{t-1})$  وتسمى بحد تصحيح الخطأ، حيث ظهورها في النموذج يعكس فرضية أن معدلات الفقر في المدى القصير لا تتساوى مع القيمة التوازنية في المدى الطويل حيث يمثل حد تصحيح الخطأ معلمة تصحيح القيم الفعلية لمعدلات الفقر باتجاه القيمة التوازنية من فترة إلى أخرى وتحديدًا تقيس نسبة لاختلال والتوازن في الفترة السابقة التي يتم تعديلها في الفترة الحالية، ويعد تقدير النموذج تحصلنا على النتائج التالية:

$$\begin{aligned}
 D(POV) = & -0.624 ECT_{t-1} + 0.12 * D(POV(-1)) + 0.039 * D(POV(-2)) + 0.18 * D(M2(-1)) + \\
 & 0.073 * D(M2(-2)) \\
 & (-2.57) \quad (2.47) \quad (2.28) \quad (0.93) \quad (1.95) \\
 - & 0.092 * D(DEP(-1)) - 0.01 * D(DEP(-2)) + 0.093 * D(OPEN(-1)) + 0.090 * D(OPEN(-2)) - \\
 & 0.003 \\
 & (-3.09) \quad (-1.89) \quad (2.20) \quad (1.43) \\
 & (-1.76)
 \end{aligned}$$

من خلال النتائج الموضحة أعلاه نجد أن قيمة معامل التحديد بلغت (0.67) وهي مقبولة جدا تدل على القدرة التفسيرية العالية للمتغيرات المستقلة، كما أظهرت نتائج اختبار ستودنت معنوية حد تصحيح الخطأ عند مستوى معنوية (0.05) مع إشارته السالبة المتوقعة له بالإضافة إلى عدم معنوية بعض المعلومات، إلا أن اختبار والد والموضحة نتائجه في الملحق رقم (08) تبين معنوية النموذج ككل وذلك لأن قيمة الاحتمال أقل من (0.05) عند التأخير بسنة واحدة وبسنتين.

كما نجد أن النموذج مستقر وذلك لأن جميع قيم مقلوب الجذور الاحادية لكثير الحدود داخل الدائرة مما يعني أن جميع المعاملات أقل من الواحد.

أما بالنسبة لمسألة الارتباط الذاتي للأخطاء فيوضح اختبار مضاعف لاغرنج أنه يمكن قبول الفرضية الصفرية والتي تنص على غياب مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء وذلك عند كل التأخيرات وذلك لأن الاحتمال أقل من (0.05).

تشير نتائج هذه الاختبارات إلى مدى صلاحية النموذج المتحصل عليه في تحليل أثر كل متغيرات السياسة الاقتصادية على معدلات الفقر في المدى القصير، حيث بلغت قيمة معامل تصحيح الخطأ (-0.624) وهي مقبولة إحصائيات وقياسيا وتعني هذه القيمة أن معدلات الفقر تعدل قيمتها نحو قيمة توازنية خلال كل فترة زمنية بنسبة تقدر بـ (62.4%)، والتي يمكن التعبير عنها بأن الانحرافات التي تحدث في المدى القصير تصحح بنسبة (62.4%) سنويا في المدى الطويل وهذا يدل على أن انحراف معدلات الفقر في المدى القصير خلال الفترة السابقة عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل، لأنه يتم تعديل وتصحيح هذا الانحراف بنسبة (62.4%) في الفترة الحالية، وعن سرعة هذا التعديل فإن معدلات الفقر تستغرق مايقارب من سنة وسبعة أشهر لكي يصل الى قيمته التوازنية.

5. تحليل الصدمات ودوال الاستجابة: تمكنا دراسة الصدمات من تحليل مدى تأثر معدلات الفقر بالصدمات المختلفة في المتغيرات المستقلة، بالإضافة إلى تغييرات المتغير نفسه خلال ذلك لفترة تنبؤيه تقدر بعشر سنوات حيث نجد:

إن حدوث صدمة هيكلية في معدلات الإنفاق الحكومي ستقابلها استجابة فورية إيجابية لمعدلات الفقر غير أن هذه الاستجابة سوف تكون ضعيفة وهامشية وذلك تقريبا طوال الفترة التنبؤية، حيث بلغت أعلى قيمة لها في المدى القصير وذلك في السنة الثالثة بقيمة (1.5%) لتعرف هذه الاستجابة تراجعا تدريجيا خلال المدى الطويل مسجلة أقل قيمة لها في السنة السابعة وبقيمة (0.7%) غير أنها تعاود الارتفاع عند نهاية الفترة وذلك ابتداء من السنة التاسعة أين سجلت قيمة (1.2%).

نفس الأمر يسجل تقريبا بالنسبة لصددمات الكتلة النقدية؛ غير أن الاستجابة تكون بشكل سالب حيث تبدأ من قيمة (0.5%) في السنة الأولى التي تلي الصدمة، وتستمر في الارتفاع أين تحقق أعلى قيمة لها في المدى القصير في السنة الثالثة التي تلي الصدمة مسجلة قيمة (1.8%)، هذه النسبة التي تعرف تراجعا تدريجيا خلال المدى الطويل وتسجل أقل قيمة في السنة العاشر بقيمة (1.3%).

أما بالنسبة لصددمات الانفتاح التجاري فهي كذلك لم تبتعد كثيرا عن صدمات كل من الإنفاق الحكومي والكتلة النقدية، حيث عرفت هذه الصدمات استجابة فورية معنوية سالبة طول الفترة التنبؤية، هذه الاستجابة التي كانت تتميز بقيم ضعيفة وهامشية؛ حيث بلغت قيمة الاستجابة في السنة الأولى التي تلي الصدمة قيمة (0.3%) لتعرف ارتفاعا متزايدا خلال السنوات القادمة وتسجل أعلى قيمة لها في السنة الخامسة بقيمة (2.5%) كأعلى استجابة طوال فترة التنبؤ، غير أنه لم تستمر طويلا لتتخفف من جديد وخاصة عند نهاية الفترة حيث سجلت قيمة (0.2%) في السنة العاشرة.

توضح هذه النتائج أن هناك اختلاف بين الصدمات التي يمكن أن تحدثها متغيرات السياسة الاقتصادية على معدلات الفقر بين ما هو سالب وموجب وكذلك بالنسبة لطول فترة الاستجابة لهذه الصدمة.

#### سادسا: تفكيك تباين خطأ التنبؤ:

من خلال نتائج تحليل تباين خطأ التنبؤ الموضحة في الملحق رقم (12) نجد أن جل التقلبات الظرفية التي تعرفها معدلات الفقر في المدى القصير يكون مصدرها ذاتيا حيث أن الصدمة الذاتية لمعدلات الفقر تساهم بنسبة (100%) في

تفسير تغيراتها خلال السنة الأولى التي تلي الصدمة وبنسبة (91.73%) خلال السنة الثانية إلا أنها تعرف تراجعاً مستمراً مع مرور الزمن إلى أن تصل نسبة (62%) خلال السنة السابعة وتبقى هذه النسبة شبه ثابتة طوال الفترة الباقية.

أما بالنسبة للمتغيرات الأخرى فإن نسبة مساهمتها تتزايد مع مرور الزمن وذلك تزامناً مع تراجع الأهمية النسبية للصدمة الذاتية لمتغيرة الفقر؛ حيث نجد أن صدمات معدل الإنفاق الحكومي تفسر ما نسبته (6.10%) من تغيرات معدلات الفقر خلال السنة الثانية ثم ترتفع هذه النسبة خلال المدى القصير مسجلة نسبة (11.86%) خلال السنة الثالثة وهي أعلى نسبة خلال المدى القصير، وتبقى هذه النسبة شبه ثابتة خلال السنوات الموالية وتستقر عند ما يزيد عن نسبة (10%) خلال المدى الطويل.

أما بالنسبة لمساهمة صدمات الكتلة النقدية فقد كانت ضعيفة وشبه ثابتة مقارنة بصدمات الإنفاق الحكومي حيث بلغت هذه النسبة قيمة (1.11%) خلال السنة الأولى، لترتفع خلال المدى القصير مسجلة أعلى نسبة خلال السنة الخامسة بقيمة (6.48%) لتتخف قليلاً خلال السنة الموالية وتستقر عند ما يزيد عن (5%) بقليل خلال باقي الفترة التنبؤية.

نفس الأمر بالنسبة لصدمة الانفتاح التجاري غير أنها كانت أكبر قليلاً من نسبة مساهمة صدمات الإنفاق الحكومي والكتلة النقدية خاصة في المدى الطويل؛ حيث سجلت نسبة مساهمتها قيمة (1.05%) خلال السنة الثانية التي تلي الصدمة لترتفع تدريجاً خلال المدى القصير مسجلة أعلى نسبة بـ (18.67%) خلال السنة الخامسة، إلا أنها استمرت في الارتفاع المتواصل إلى غاية نهاية الفترة أين سجلت أعلى نسبة والتي قدرتها بـ (22.21%) خلال السنة العاشرة.

إن هذه النتائج تؤكد ما تم التوصل إليه من خلال دراسة وتحليل دوال الاستجابة خاصة من حيث اختلاف درجة تأثير السياسات على الفقر وهذا في ما يمكن أن يوصف به هذا التأثير من ضعف قليلاً خاصة في المدى القصير ولكن تعرف ارتفاعاً في المدى الطويل، وهذا ما يبين لنا أن ظاهرة الفقر في الجزائر تتأثر بالكثير من المتغيرات والتي قد تكون في أغلبها غير اقتصادية بالإضافة إلى أن طبيعة السياسة الاقتصادية في الجزائر والتي تتميز بالهشاشة كونها

سياسات ترقية لا تبني على خطط واستراتيجيات طويلة الأمد جعل تأثيرها لا يظهر في المدى القصير بل يمكن أن يظهر قليلا ولكن مع تراكم هذه السياسات.

### خلاصة واقتراحات:

اهتمت هذه الدراسة بالبحث عن أهم الآثار التي يمكن أن تسببها صدمات السياسة الاقتصادية على معدلات الفقر في الأجلين القصير والطويل، وذلك من خلال بناء نموذج قياسي باستخدام منهجية نموذج تصحيح الخطأ والتي يمكن من خلالها تحقيق هذا البحث؛ حيث تقدم هذه التقنية نتائج الآثار في المدى الطويل وتصحيحاتها في المدى القصير، ولقد ضم النموذج ثلاثة متغيرات متمثلة في الإنفاق الحكومي والذي يعبر عن السياسة المالية ومتغير الكتلة النقدية معبرا عن السياسة النقدية ومتغير الانفتاح التجاري والذي بدوره يعبر عن السياسة التجارية، هذا بالإضافة إلى متغيرة معدلات الفقر خلال الفترة 1985 - 2015، وتم تقدير النموذج في المدى الطويل كخطوة أولى وبعدها تبين لنا استقرارية بواقي النموذج باستخدام الاختبارات اللازمة تم تقدير النموذج في المدى القصير والذي مكننا من الحصول على حد تصحيح الخطأ والذي قدر بـ (0.624) ويعبر عن المقدر الذي يتم به تعديل معدلات الفقر للوصول إلى قيمة توازنية وذلك في مدة زمنية تقدر بـ 19 شهرا، ولقد بينت الدراسة أن هناك علاقة وتأثير تمارسه كل من السياسة المالية والنقدية والتجارية على معدلات الفقر في الجزائر وهذا التأثير يختلف حسب نوع السياسة من حيث القوة والإشارة، فنجد أن تأثير السياسة المالية متمثلة في الإنفاق الحكومي أقوى وبالعلاقة طردية فحين كان تأثير كل من السياسة النقدية والتجارية علاقة عكسية وأقل قوة، وبالتالي فإن الصدمات الممكن حدوثها في السياسة الاقتصادية سوف ينتقل تأثيرها إلى الفقراء عبر قنوات معينة، لذا فإنه يمكن بالنسبة لحالة الجزائر استخدام أدوات السياسة الاقتصادية لمعالجة مشكل الفقر وتحسين مستوى معيشة الفقراء وفي هذا الصدد يمكن تقديم بعض الاقتراحات التي نرى أنها ضرورية لذلك:

⊕ بالرغم من الآثار الإيجابية للإنفاق الحكومي على مستوى معيشة الفقراء خاصة من ناحية الدعم إلا أن له آثار سلبية كذلك قد تنعكس بصورة مباشرة على الفقراء لذا لا بد من اعتماد سياسة الدعم الموجهة وغير المعممة؛ حيث لا تؤدي تخفيض الأسعار إلى زيادة الطلب عليها وبالتالي ارتفاع أسعارها من جديدة.



⊖ محاولة التحكم وبشكل كبير في الكتلة النقدية المتداولة في السوق وذلك لما لها من آثار في خلق الضغوط التضخمية وهذا من أجل المحافظة على ثبات المستوى المعيشي وحمايته من التدهور، والتحكم في الكتلة النقدية يكون من خلال تطوير الجهاز المصرفي وجعله قادرا على استقطاب المدخرات ورؤوس الأموال.

⊖ الانفتاح التجاري ضروري بالنسبة للجزائر خاصة في ظل ضعف ومحدودية الجهاز الإنتاجي المحلي وعدم قدرته على تلبية طلبات السكان، غير أن آثاره السلبية خاصة على محدودي الدخل، وذلك لما يسببه من حدوث تضخم مستورد وجب على الجزائر وفي سبيل المحافظة على المستوى المعيشي تقييد هذا الانفتاح وجعله تدريجي حتى يتكيف السكان المحليين مع السلع والأسعار الأجنبية.

⊖ لا بد من التنسيق بين جميع السياسات الفرعية للسياسة الاقتصادية في سبيل تحقيق هدف التخفيف من حدة الفقر والتحكم في معدلاته وهذا لعدم تعرض أهدافها، وبالتالي التقليل من فعاليتها خاصة في ظل ما تتميز به هذه السياسات من قصور في الأهداف نظرا لتميزها بالهشاشة كونها سياسات ترقعية ومرحلية ولا تعتمد على تخطيط طويل المدى.

### الملاحق:

الملحق رقم (01): تحديد درجة تأخير النموذج، الملحق رقم (02): اختبار علاقة التكامل المشترك

Restricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Number of cointegrating CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.793654	85.65595	47.85613	0.0000
most 1 *	0.636780	44.62272	29.79707	0.0005
most 2	0.300755	9.301614	14.26471	0.2620
most 3	0.292316	8.989689	13.84147	0.2527

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level  
Notes: \* indicates rejection of the hypothesis at the 0.05 level

Ljung-Box Q-Statistic					
lags	LR	FPE	AIC	SC	HQ
52	NA	7.51e-10	-9.658228	-9.467913	-9.600047
61	63.28431	1.53e-10	-11.26686	-10.31529*	-10.97596
77	32.11761*	9.55e-11*	-11.81441*	-10.10157	-11.29078*

\* indicates the best model selected by the criterion  
Ljung-Box Q-Statistic (each test at 5% level)  
Ljung-Box criterion  
Akaike information criterion  
Schwarz information criterion  
Hannan-Quinn information criterion

الملحق رقم (03): تقدير النموذج في المدى الطويل الملحق رقم (04): اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Ljung-Box Q-Statistic			
Statistic	Value	Prob. F(2,23)	Value
Ljung-Box Q-Statistic	1.814631	Prob. F(2,23)	0.1855
Ljung-Box Q-Statistic	3.952366	Prob. Chi-Square(2)	0.1386

Ljung-Box Q-Statistic				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Constant	0.200937	0.101604	1.977638	0.0587
LN	-0.429596	0.002332	-12.84179	0.0008
LN	0.079562	0.079016	-0.006912	0.0032
LN	0.214627	0.038068	5.637955	0.0000

Adjusted R-squared: 0.871960 Mean dependent var: 0.196743  
S.D. dependent var: 0.057279  
Akaike info criterion: -3.008468  
Schwarz criterion: -2.821542  
Hannan-Quinn criterion: -2.948701  
Durbin-Watson stat: 1.996658

الملحق رقم (06): اختبار ADF لاستقرارية البواقي

ECT has a unit root		
Instantaneous		
Automatic - based on SIC, maxlag=7)		
	t-Statistic	Prob.*
Key-Fuller test statistic	-7.387298	0.0024
1% level	-3.689194	
5% level	-2.971853	
10% level	-2.625121	
96) one-sided p-values.		

الملحق رقم (05): اختبار عدم التجانس التباين

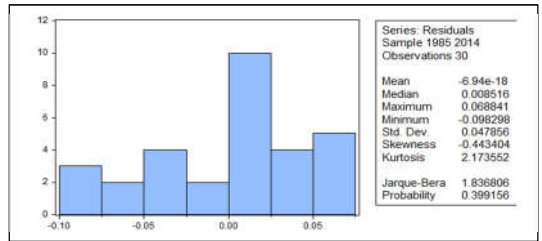
City Test: White		
0.887656	Prob. F(9,19)	0.5533
8.584205	Prob. Chi-Square(9)	0.4765
8.722804	Prob. Chi-Square(9)	0.4632

الملحق (07): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج المشترك لعلامات للنموذج

قصير المدى

طويل المدى

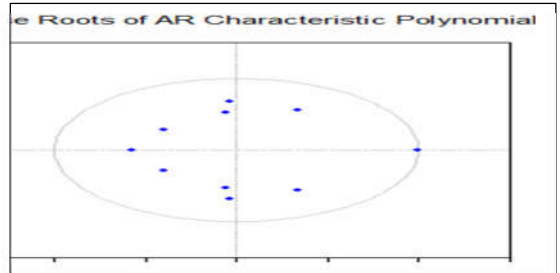
Lag exclusion:			
D(M2)	D(DEP)	D(OPEN)	Joint
27.17113	11.20227	5.847893	67.43024
[1.84e-05]	[0.024382]	[0.0210799]	[2.80e-08]
5.375914	17.40221	6.227432	30.99786
[0.250854]	[0.001614]	[0.0194004]	[0.013465]
4	4	4	16



الملحق رقم (09): اختبار استقرارية نموذج قصير المدى

الملحق رقم (10): اختبار مضاعف لاغرانج

Sample: 1985 2015	
Observations: 27	
LM-Stat	Prob
12.49115	0.7095
9.566588	0.8883
15.47918	0.4899
10.49357	0.8396
12.25060	0.7266
16.93098	0.4373
14.91832	0.5306
16.67999	0.4066
18.30576	0.3063
16.16982	0.4412
9.127757	0.9081
12.01348	0.7431



الملحق رقم (11): صدمات ودوال الاستجابة الملحق رقم (12) تفكيك تباين خطأ التنبؤ بمتغير الفقر

لفترة زمنية عشر سنوات

	DEP	M2	OPEN	POV
75	0.000000	0.000000	0.000000	100.0000
52	6.107360	1.110520	1.050343	91.73178
05	11.86738	5.317351	3.344652	79.47062
47	11.52915	6.384466	12.93215	69.15424
48	11.21852	6.485276	18.67137	63.62484
14	10.65958	5.801448	21.65100	61.87795
32	10.17726	5.467866	22.02445	62.33042
20	9.996273	5.461777	21.75047	62.79148
33	10.17823	5.563024	21.68049	62.57826
57	10.18258	5.490330	22.21313	62.11396

	DEP	M2	OPEN	POV
0976	-0.005899	-0.003550	-0.019414	
9739	-0.010754	-0.007667	0.022268	
5995	-0.018345	-0.012429	0.021977	
3642	-0.017795	-0.023963	0.018021	
2942	-0.016199	-0.025077	0.016714	
9373	-0.010207	-0.021950	0.015642	
7829	-0.010601	-0.016989	0.016859	
9639	-0.013186	-0.016358	0.017774	
2045	-0.014713	-0.018282	0.018131	
1357	-0.013590	-0.020007	0.017527	

المصدر: جميع الملاحق مستخرجة من برنامج Eviews 8.

## الهواش والاحالات

- <sup>1</sup> عبد المجيد قدي، (2006): المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية -دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص29.
- <sup>2</sup> منير الحمش، (2007): تداعيات السياسة المالية الانكماشية على مستوى الفقر -حالة سوريا- ، المؤتمر السنوي الثامن حول الفقر والمؤسسات والتنمية في الوطن العربي، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، مصر، 19/20 أفريل 2007، ص30
- <sup>3</sup> سمية أحمد علي عبد المولي، (2004): اللامركزية المالية وتفعيل دور السياسة المالية في تخفيض الفقر، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، بدون عدد، ص122.
- <sup>4</sup> سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد المجيد، (2008): السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ص156.
- <sup>5</sup> وليد عبد مولا، (2011): السياسة المالية المحابية للفقراء، مجلة جسر التنمية، العدد 106، السنة العاشرة، ص3.
- <sup>6</sup> رشيد بوعافية ، (2011): السياسة الاقتصادية الكلية وفعاليتها في مكافحة ظاهرة الفقر- دراسة تحليلية تقييمية لحالة الجزائر 2000 - 2010، أطروحة دكتوراه، تخصص النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، ص139.
- <sup>7</sup> بن عزوز بن علي ، (2007): ضوابط السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي ودورها في الحد من الفقر، الملتقى الدولي حول تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي والإسلامي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر 01/03 جويلية 2007، ص10.
- <sup>8</sup> موسجريف ريتشارد، بيجي موسجريف، ترجمة محمد حمدي السباخي، (1992): المالية العامة في النظرية والتطبيق، دار المريح، الرياض، السعودية، ص531.
- <sup>9</sup> مؤلف مجهول، (بدون سنة نشر): آليات مقاومة البطالة ودور السياسة المالية في علاج مشكلة الفقر في الدول العربية، بدون جهة نشر، ص5 - 6.
- <sup>10</sup> بشار أحمد العراقي، (2013): السياسة المالية وآلية تأثيرها على معدلات الفقر، مجلة دراسات اقليمية، العدد30، ص170.
- <sup>11</sup> *Dominique van de wall, public spending and the poor :what we know- What we need to know, world bank Policy researech, working paper, N° 1476, june 1995, pp 20-23*
- <sup>12</sup> عباس كاظم جاسم الدعيمي، (2010): أثر السياسة النقدية والمالية في مؤشرات سوق الأوراق المالية، دار الصفاء، عمان، الأردن، ص25.
- <sup>13</sup> سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد المجيد، (2008): مرجع سبق ذكره، ص164.

- <sup>14</sup> بوغافية رشيد، (2011): مرجع سبق ذكره، ص 149.
- <sup>15</sup> إسماعيل صاري، (2012): السياسة النقدية ودورها في دعم التنمية الاقتصادية مع الإشارة إلى حالة الجزائر 2000-2010، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد ومالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، ص ص 105-106.
- <sup>16</sup> سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد المجيد، (2008): مرجع سبق ذكره، ص 168.
- <sup>17</sup> رعد حسن الصرن، (2000): أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، دار الرضا، دمشق، سوريا، الجزء 1، الطبعة 1، ص 276.
- <sup>18</sup> L. Alan winters; *trade liberalization and poverty, Lodon, 1999, p11.*
- <sup>19</sup> محمود الخفيف وآخرون، (2012): السياسات الاقتصادية والتجارية في البلدان العربية - التكامل والتشغيل والحد من الفقر -، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة 1، ص ص 190-195.
- <sup>20</sup> فارس هباش، (2014): دراسة تحليلية للعلاقة والأثر المتبادل بين الكتلة النقدية وسعر الصرف - دراسة حالة الجزائر للفترتين 1992/2001 - 2002/2011، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 14، ص 213.
- <sup>21</sup> علي عبد القادر علي، (2003): حول تقييم سياسات واستراتيجيات الإقلال من الفقر في عينة من الدول العربية (استشراف انتقائي)، سلسلة أوراق عمل، ص 6.
- <sup>22</sup> حسن حسن علي عزام، (2010): أثر السياسة الاقتصادية على الفقر في مصر، مجلة العلوم التجارية، المجلد 2، العدد 1، ص 393.
- <sup>23</sup> قورين حاج قويدر، (2014): ظاهرة الفقر في الجزائر وأثرها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية - البطالة والتضخم، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، جامعة الشلف، العدد 12، ص 19.
- <sup>24</sup> أمير محمد بوزيد، (2014): نمذجة ظاهرة الفقر في الجزائر - حالة خميس مليانة، اطروحة دكتوراه، علوم اقتصادية، جامعة تلمسان، ص 240
- <sup>25</sup> أمير محمد بوزيد، (2014): المرجع السابق، ص 240.